أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005- 2017) دراسة تحليلية

حسام الدين طه محسن

المديرية العامة لتربية ديالى

E-mail: hussamtaha744@gmail.com

الخلاصة:

أصبح للنفط الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك مشاهد الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتزايدة من الطاقة التي يوجبها التطور الاجتماعي والاقتصادي والنمو الديموغرافي، الواقع الحالي يحتاج لتحليل قطاع النفط ودراسة الجوانب إلمختلفة المتعلقة التي يؤثر بها.

يهدف البحث لتحليل التغيرات في أسعار النفط في مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005–2017)، ولقد تم التوصل و بحسب التحليل الاحصائي إلى أن العلاقة بين متوسط سعر برميل النفط العراقي والدخل القومي علاقة طردية ،وبين متوسط سعر برميل النفط العراقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي علاقة ارتباط طردية، وبين متوسط سعر برميل النفط العراقي والناتج المحلي الإجمالي علاقة ارتباط طردية.

وأوصى البحث بتفعيل السياسة المالية في الاقتصاد العراقي عبر تحفيز آليات السياسة الضريبية الكمركية لِما لذلك من أهمية في أغناء الموازنة بمصادر ايرادية متعددة بحيث تعمل آليات السياسة المالية على تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في رفع معدلات المدخرات الخاصة وتحفيز قرارات الاستثمار.

The impact of change in oil prices on economic growth in Iraq for the period (2005-2017), an analytical study

Abstract

Oil has become the direct role in the management of economic growth, and in moving the scenes of global conflicts because of the world's increasing need for the energy required by social and economic development and demographic growth. The current situation needs to analyze the oil sector and study the various aspects related to it.

The research aims to analyze the changes in oil prices in the indicators of economic growth in Iraq for the period (2005-2017).

According to statistical analysis, the relationship between the average price of Iraqi oil and the national income is a positive one, and the average price of Iraqi crude oil and the

average per capita national income per capita is a direct correlation between the average price of Iraqi oil and GDP.

The study recommended activating the fiscal policy in the Iraqi economy by stimulating the mechanisms of customs tax policy because it is important in enriching the budget with multiple sources of taxation so that the mechanisms of fiscal policy work to achieve economic goals, namely raising private savings rates and stimulating investment decisions.

المقدمة :

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة والتصنيع والحركة، ومشتقاته تستخدم في عدد كبير من الصناعات والحرف الأساسية المختلفة في العالم، كما أنه يشكل نسبة مهمة وفعالة في التجارة الدولية ويؤثر في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، فالنفط مادة هيدروكربونية سريعة الإشتعال يمتلك طاقة حرارية مرتفعة، متعدد الاستخدامات متنوع المخرجات الإنتاجية إلى حد كبير، فمن استخداماته الواسعة كمصدر للطاقة الحرارية فهو يستخدم في أعمال القطاع الصناعي والزراعي وقطاع النقل و توليد الطاقة الكهربائية، ويستخدم في الصناعات البتروكيمياوية. هذه الخواص دفعت به ليكون المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي بمرونة طلب منخفضة، فمحدودية وندرة مصادره جعلته يخرج عن قوانين السوق التي تتم نتيجة للأحكام والقرارات التي يتخذها كل من المنتجين والمستهلكين، وإنتاجه ونقله وتسويقه على النطاق العالمي له تأثير هائل سواء على الدول التي تعتمد عليه كمصدر العملة الصعبة والدخل، أو تلك التي يعتمد عليه نشاطها الصناعي، فقد تكفي أزمة نفطية واحدة لتعرقل اقتصاديات قائمة أو تنشأ حركة فاعلة في الاقتصاد بأثر التقلبات في أسعاره، لذا فقد رسمت معالم الخريطة الاقتصادية العالمية من الصراع المستمر بين الدول والشركات النفطية الكبرى للسيطرة على السوق.

الدولة في ظل الاقتصاد ألريعي عادة ما تكون غنية بما تملكه من سيولة نقدية، ولكن هذا الغنى أو الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على كل فئات و شرائح المجتمع المختلفة، ويعود هذا إلى التوزيع غير العادل للدخل القومي، كما هو الحال في اقتصاد أي بلد ريعي وأحادي الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بالأزمات الاقتصادية العالمية نتيجة اعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية النفطية التي تنعكس عليها آثار التذبذب والتغير في أسعار النفط على نحو مباشر، لذا فالاقتصاد ألريعي اقتصادا هش يتعرض دائما للازمات والاضطرابات المالية والبنيوية، هذه الاضطرابات التي تؤثر على كل مستويات البنى الهيكلية للمجتمع وعلى جميع الخطط التنموية والبرامج الإنعاشية، كما ويتخذ الاقتصاد الريعي المعاصر شكل اقتصاد الخدمات أو ما أصبح يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعتبر الأساس المادي الذي يحرك كل الظواهر الريعية.

العراق يعتمد على اقتصاد ريعي أحادي الجانب على النفط كمصدر أساسي في تعزيز جهوده التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، ويعود ذلك بشكل أساسي لربحيته العالية وعائداته السريعة، خاصة خلال حقبة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من أزمات متتابعة بداية من سنة 1986 حتى سنة 2010، وهي نتيجة لعدة عوامل انعكست في النهاية على تقلبات و تغيرات حادة في أسعار النفط انخفاضا وارتفاعا والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار، وتنجم عنها آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك تلك

الأسعار في السوق النفطية العالمية.

1.مشكلة البحث: تعد التغيرات في أسعار النفط من المشاكل الأساسية التي وقفت حاجزا بوجه النمو الاقتصادي في أكثر المجتمعات وتجابهها أكثر دول العالم المختلفة وخاصة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة 95% على النفط وخاصة خلال فترة التغيرات الأخيرة التي حدثت في العراق بعد عام 2005، ومن هنا لابد من التعرف على اثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي وسنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية المتضمنة في السؤال الأتي:- (ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2005 – 2017).

من هنا يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي:

- إلى أي مدى تؤثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق؟

تتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

أ. ما هو واقع القطاع النفطي في العراق؟

ب.ما هو واقع النمو الاقتصادي في العراق؟

2- فرضية البحث: يمكن تحديد الفرضية التي نسعى لاختبارها على النحو التالي: هناك علاقة قوية بين أسعار النفط وبعض عناصر النمو الاقتصادي وبالتالي هناك تأثير ايجابي و مهم لهذا المتغير على معدل النمو الاقتصادي ومنها (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي)

أ. يعد النفط سلعة إستراتيجية مهمة في العالم لأنه حلقة وصل للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الريع الذي يعتمد عليه العراق في تلبية أهدافه وسياسته التنموية.

ب. يتضمن الاقتصاد النفطي دراسة الأنشطة المختلفة المتعلقة بالثروة النفطية في كافة جوانبها.

ت. يتأثر السعر النفطي بتقلبات الأسواق النفطية والذي ينعكس على واقع النمو الاقتصادي.

3.أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونها توضح إن أهمية النفط بصفة خاصة ومصادر الطاقة الأخرى بصفة عامة ، كون النفط يعد من القضايا الرئيسية التي شغلت الدول النفطية وما له من مزايا في الاقتصاد العالمي.

4.أهداف البحث: يهدف البحث إلى النظر في موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، وهو ما يدفع إلى الضرورة الملحة في دراسته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في الوضع الراهن الذي يعيشه العراق، ويمكن إبراز أهداف الموضوع من خلال النقاط التالية:

أ. أهمية قطاع النفط في ألعراق، وتأثير تقلبات أسعاره على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي وأهمية النفط في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومربحة في نفس الوقت ويعتمد عليها اقتصاد البلد بشكل أساسي.

ب. تحليل وتقييم آثار تقلبات أسعار ألنفط على بعض المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي من خلال دراسة واقع القطاع النفطي في العراق وأثره على النمو الاقتصادي.

ت.إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق النفطية والتعرف على محددات وأنواع أسعار النفط .

5.حدود البحث:

- تتضمن حدود البحث الزمانية المدة (2005-2017).

- تتضمن حدود البحث المكانية حدود العراق مكانياً.

6.منهجية البحث: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة اثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق، وذلك لتفسير تغيرات أسعار النفط وأثره على معدلات النمو الاقتصادي وتحليلها من خلال تطبيق بعض المعادلات الاحصائية.

7.هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (2005-2017)

المبحث الثاني : واقع النموالاقتصادي في العراق للمدة (2005-2017)

المبحث الأول

واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (2005-2017)

على الرغم من أن العراق غني بالنفط على نحو استثنائي لكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطي العراق النفطي المثبت يبلغ حوالي (143) مليار برميل، ويشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية و إيران، وربما في المستقبل القريب سيتصدر بلدان العالم، وذلك لوجود كميات كبيرة من الاحتياطي المحتمل، غير أن العراق يعاني من تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة إلى ما يمتلكه من الاحتياطات الهائلة وذلك لأسباب عديدة ومختلفة منها داخلية ومنها خارجية ، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها متدنية إذ تبلغ بين (10.9) دولا أمريكي [11].

اولا : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للإيرادات العامة، سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005، (63.9 %) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال مدة الدراسة، ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند والمضاربات في عقود النفط الآجلة من أجل تحقيق مكاسب مالية خيالية وانخفاض الدولار أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة مما ساهم في تشغيل القطاعات الأخرى وبلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (53.9%)، وبلغت أدنى نسبة له في العام 2013 (41.5%)، متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً عما كانت عليه في العام 2012 بسبب امتناع المملكة العربية السعودية المنتج المرجح في الأسواق عن التخلي عن حصتها في الأسواق، ورفع الحضر عن إيران فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار، وسجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015،(60%) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى، الانبار، صلاح الدين، الموصل التي ألحقت الضرر بالقطاع غير النفطي من خلال تدمير البني التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين، والجدول رقم (1) يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2017) .

جدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2005- 2017*

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%	63.9	53.7	53.9	56	55.5	54.7	58	52.4	41.5	43.5	60	60.4	61.5

*البنك المركزي العراقي، http://www.cbi.iq.

ثانيا: الإنتاج السنوي للنفط في العراق للمدة (2005-2017):

سجل الإنتاج النفطي العراقي في عام 2005 بحدود (676.4) مليون برميل سنوياً واستمر الإنتاج النفطي في التطور والتزايد نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة استغلال الآبار النفطية نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع النفطي حتى وصل في العام 2015 إلى (1279) مليون برميل سنوياً، وبلغ معدل النمو المركب للإنتاج السنوي للنفط (6.3%)، في حين بلغ متوسط الإنتاج السنوي (968.4) مليون برميل خلال مدة الدراسة والشكل البياني الآتي يوضح تطور الإنتاج السنوي للنفط في العراق للمدة (2005-2017)، والجدول رقم (2) يوضح الإنتاج السنوي للنفط العراقي للمدة (2005 – 2017).

جدول رقم (2) الإنتاج السنوي للنفط العراقي للمدة (2005 – 2017) مليون برميل*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	676.4	سنة المقارنة	مجموع الإنتاج السنوي
2006	713.6	$G=Ln(\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}}) / n-1 \times 100$	متوسط الإنتاج=
2007	742.9		عدد السنوات
2008	834.7		
2009	852.7		
2010	860.7		
2011	934.0	%5.2	968.4
2012	1054.6		
2013	1088.0		
2014	1135.3		
2015	1279.0		
2016	1145.1		
2017	1272.6		
المجموع	12589.6		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثالثا: متوسط الإنتاج اليومي في العراق:

في عام 2005 سجل متوسط الإنتاج النفطي (1.955) مليون برميل يومياً وهو أدنى متوسط إنتاج له خلال مدة الدراسة واستمر الإنتاج اليومي للنفط في التطور والتزايد، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة استغلال الآبار النفطية وارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع النفطي حتى وصل في عام 2015 إلى (3.842) مليون برميل يومياً وهو أعلى متوسط إنتاج يومي له خلال مدة الدراسة، وبلغ معدل النمو المركب للإنتاج السنوي للنفط (4.93%)، في حين بلغ متوسط الإنتاج السنوي (2.67) مليون برميل يومياً خلال مدة الدراسة وكما موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) متوسط الإنتاج اليومي للنفط في العراق للمدة (2005 – 2017)*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	1,955	سنة المقارنة $G = Ln(\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}}) / n-1 \times 100$	مجموع الإنتاج اليومي متوسط الإنتاج = $\frac{\text{مجموع الإنتاج اليومي}}{\text{عدد السنوات}}$
2006	2,035		
2007	2,281		
2008	2,336		
2009	2,358		
2010	2,653		
2011	2,942	%4.93	%2,78
2012	2,96		
2013	2,98		
2014	3,11		
2015	3,842		
2016	3,181		
2017	3,535		
المجموع	36188		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2014-2017).

رابعا: معدل التصدير اليومي للنفط العراقي:

في عام 2005 سجلت كمية النفط العراقي المصدر (1.40) مليون برميل يومياً، وهو أدنى متوسط نفط عراقي مصدر له خلال مدة الدراسة واستمرت معدلات تصدير للنفط في التطور والتزايد، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة استغلال الآبار النفطية و ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع النفطي حتى وصل في عام 2015 إلى (3) مليون برميل يومياً وهو أعلى معدل لتصدير النفط اليومي له خلال مدة الدراسة، وبلغ معدل النمو المركب لمعدل تصدير النفط اليومي (7.6%)، في حين بلغ متوسط معدل تصدير النفط العراقي المصدر (2.06) مليون برميل يومياً خلال مدة الدراسة والجدول رقم (4) يوضح تطور الإنتاج السنوي للنفط في العراق للمدة (2005-2017).

جدول رقم (4) معدل التصدير اليومي للنفط العراقي للمدة (2005 –2017)*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	1,40		
2006	1,51		
2007	1,64	سنة المقارنة	مجموع التصدير
2008	1,69	$G = Ln(\frac{\text{}}{\text{}}) / n-1 \times 100$	متوسط معدل التصدير = ———
2009	1,91	سنة الأساس	عدد السنوات
2010	1,89		
2011	2,17	%7.14	2.25
2012	2,42		
2013	2,39		
2014	2,52		
2015	3,00		
2016	3,3		
2017	3,3		
المجموع	29,34		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2014-2017).

خامسا: متوسط سعر برميل النفط العراقي المصدر للمدة (2005-2017):

سجل متوسط أسعار النفط العراقي المصدر في عام 2005، سعراً مقداره (45.66) دولار أمريكي، وبلغ أعلى قيمة لمتوسط سعر برميل النفط في العراق في عام 2012 سعراً مقداره (106.01) دولار أمريكي وذلك بسب زيادة الطلب العالمي، في حين بلغت أدنى قيمة له في عام 2016 إذ بلغ (36) دولار أمريكي بسبب زيادة العرض العالمي في الأسواق النفطية، وبلغ متوسط أسعار النفط للمدة (2005-2017)، (76.25) دولار والجدول رقم (5) يوضح تطور متوسط سعر برميل النفط العراقي المصدر للمدة (2005- 2017).

جدول رقم (5) متوسط سعر برميل النفط العراقي المصدر للمدة (2005 – 2015) دولار*

السنة	البيانات	المتوسط	
2005	45.66		
2006	54.2		
2007	66.36		
2008	87.93		
2009	59.4	مجموع الأسعار	
2010	75.65	متوسط سعر برميل النفط المصدر = ـــــــــــــــ	
2011	105.05		
2012	106.01	عدد السنوات	
2013	102.26		
2014	91.63		
2015	44.7	71.08	
2016	36		
2017	49.3	المجموع	924.15

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

سادسا: الإيرادات النفطية العراقية للمدة (2005-2017):

سجلت قيمة كمية النفط المصدر في عام 2005 بحدود (23418.5) مليون دولار وهو أدنى مستوى لها، واستمرت الإيرادات النفطية المصدرة في التزايد نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج وارتفاع مستوى أسعار النفط، حتى وصلت في عام 2012 إلى (94020.27) مليون دولار وهو أعلى إيراد نفطي خلال مدة الدراسة بسبب زيادة الطلب العالمي، في حين بلغت في عام 2015 بحدود (85884.09) مليون دولار بسبب زيادة العرض العالمي، وبلغ معدل النمو المركب (9.03%) وبلغ متوسط الإيراد السنوي من القطاع النفطي (61692.49) مليون دولار، والجدول رقم (6) يوضح بيانات الإيرادات النفطية للمدة (2005 – 2017).

جدول رقم (6) الإيرادات النفطية العراقية للمدة (2005 – 2017) مليون دولار*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	23418.5	سنة المقارنة G = Ln (———) / n-1×100 سنة الاساس	مجموع الإيرادات النفطية متوسط الإيرادات النفطية = ——— عدد السنوات
2006	29777.48		
2007	39789.46		
2008	59537.4		
2009	41306.76		
2010	52199.26		
2011	82989.5		
2012	94020.27		
2013	89170.72	%9.03	61692.49
2014	84129.71		
2015	85884.09		
2016	50551.77		
2017	69227.48		
المجموع	802002.4		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

المبحث الثاني

واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2017)

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل والذي يشكل نسبة (95%) من إيراداته العامة وهو العامل الرئيس لتمويل الموازنة العامة، إذا إن الزيادة في الإيرادات العامة نابعة من زيادة الإيرادات النفطية التي كانت بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار النفط عالمياً [4].

أولا: واقع الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2017) [3]:

بلغ عدد سكان العراق في عام 2015 بحدود (36.9) مليون نسمة، وتشكل البطالة (6.4 %) من السكان النشطين اقتصاديا ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، سواء من خلال عوائده أم من خلال نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذ شكلت عوائده من إجمالي الصادرات (95%) وشكلت نسبة مساهمة في إجمالي الناتج المحلي بين (50-60%).

ويعد اختلال هيكل التجارة الخارجية إحدى سمات الاقتصاد العراقي وتشوه الميزان التجاري من خلال هيكل الصادرات الذي يتصف بعدم المرونة ويتركز أساساً على النفط من غير الاعتماد على القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة مما أدى إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الاستيراد.

إنَ سياسة حرية الاستيراد لم تكن على وفق ضوابط وأسس تحكمها متطلبات الاقتصاد فقد أغرقت السوق المحلية بالسلع والبضائع ذات المنشئ العادي والنوعية الرديئة بهدف جني أقصى ربحاً ممكناً وهو ما ترتب عليه أمران هما: [7].

1. اختفاء الصناعات والمهن الصغيرة التي تعد أساس النهوض بالاقتصاد العراقي.
2. تزايد عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة المستشرية أساسا.

ويؤثر الوضع الأمني على الاقتصاد العراقي بطرق متعددة فهو يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج من جهة ويحول موارد الأعمار إلى نشاطات غير منتجة من جهة أخرى، ويجبر الشركات الأجنبية الموجودة والمنظمات غير الحكومية على مغادرة العراق بسبب الظروف الأمنية، ويقلل من فرص دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، ويتسبب انعدام الأمن في إحداث نقص حاد في إنتاج الخدمات العامة ولاسيما الكهرباء والمشتقات النفطية مما يؤدي إلى انتشار السوق السوداء وتوسعها وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور شروط العيش الطبيعي وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات وإشكاليات واسعة لأسباب عدة قد تكون داخلية وأخرى خارجية، فهو اقتصاد ريعي أحادي الجانب على الرغم من انه يمتلك موارد هائلة ومتنوعة، وتحديد طبيعة النظام الاقتصادي وتوجهاته ودور الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية أمر مهم وضروري في العراق، ومن اجل تخفيف العبء والعمل على تنويع القطاعات الاقتصادية المنتجة والخروج من أحادية القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى لا بد من النهوض بتطوير القطاعات الأخرى ومنها: القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات [5].

للقطاع الصناعي دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ويعد اللبنة الأساسية له بما يمتلكه من تنوع اقتصادي ومرونة في التنقل من قطاع صناعي إلى آخر، فهو يستجيب للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ولكنه واجه بعض المعوقات والمشاكل التي ظل يعاني منها من تعطيل وتدمير للمصانع والمنشآت والبنى التحتية سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص، وكان هذا نتيجة للظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وتدهور القدرة الإنتاجية، وتدني مساهمة هذا القطاع الحيوي في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، فكانت نسبة مساهمته فيما يخص الصناعات التحويلية تقدر بنسبة (7.48%) عام 2003، وبسبب الأوضاع التي إصابته انخفضت هذه النسبة في عام 2010 حتى وصلت إلى (2.3%) وهو اثر سلبي على هذا القطاع المهم، إضافة إلى غياب الرقابة الجمركية في فرض الضرائب والرسوم على البضائع المستوردة مما اثر على زيادة الاستيراد حتى وصلت نسبته إلى 90% من السلع الصناعية ، وكل ما سبق أدى إلى تعطيل هذا القطاع الحيوي [6].

أما القطاع الزراعي فهو أيضا من القطاعات المهمة والحيوية في إحداث النمو الاقتصادي في العراق لما يوفره من مواد أولية وسلع غذائية ضرورية لسد حاجة المواطنين ولحاجة القطاعات الأخرى، وتوفير فرص عمل كبيرة للعاطلين عن العمل، وهو قطاع متميز كبير له دوره الجيد في تحريك الاقتصاد العراقي وانتعاشه، ولكن أصابته بعض المشكلات وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والسنوات اللاحقة فقد تدهور هذا القطاع بسبب تردي الوضع الأمني الذي أثر سلباً على القطاع الزراعي، إذ تعطلت شبكات الري وشحه المياه، والنقص في المستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية، وتخلف وسائل الإنتاج، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي مما شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي، فزاد الاستيراد من الخارج لسد النقص المتزايد من المواد الغذائية والمواد الأولية، مما جعل

العراق يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية [5].

أما قطاع الخدمات فهو أيضا له تأثير كبير ومباشر على الاقتصاد العراقي بسبب الظروف الصعبة التي عاشها العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 التي انعكست بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية الأخرى، فتوقفت بشكل شبه تام الخدمات الأساسية للبلد كالنقل والاتصالات والسياحة وخدمات البنوك والتأمين التي لم تأخذ دورها الحقيقي في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار نتيجة لوجود التضخم والبطالة وانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع العراقي [1].

أما الفساد المالي والإداري فهو ظاهرة استمرت بالانتشار حتى عام 2003 وما حصل بعده من الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد أصبح الفساد المالي والإداري آفة تنخر في جسد البلد والمجتمع العراقي وتعرقل مساعي التنمية والنمو الاقتصادي، إذ أدى إلى انتشار الفقر، فهنالك هدر كبير للأموال بصورة غير مشروعة قانوناً، وعقود استثمارية لإعادة الأعمار وغيرها من استثمارات أخرى مما أدى إلى ارتفاع نفقات هذه العقود التي أثقلت كاهل الموازنة العامة للبلد [10].

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق:

1. الدخل القومي: بلغت قيمة الدخل القومي في العام 2005 بحدود (44669.8) مليون دولار أمريكي، وهي أدنى قيمة للدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي للدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة (133286) مليون دولار، في حين بلغ أعلى قيمة له في العام 2013 (208849.6) مليون دولار، وبلغت قيمته في العام 2015 ما مقداره (161887.4) مليون دولار في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (11.77 %)، والجدول (7) يوضح بيانات الدخل القومي في العراق (2005 – 2017).

جدول رقم (7) الدخل القومي في العراق للمدة (2005 – 2017) مليون دولار*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	44669.8	سنة المقارنة G=Ln (———————) / n-1×100 سنة الاساس % 11.77	مجموع الدخل متوسط الدخل = ——————— عدد السنوات (139732.6) مليون دولار
2006	58235.5		
2007	79068.6		
2008	122422		
2009	102931		
2010	125174		
2011	164305		
2012	194873		
2013	208850		
2014	203734		
2015	161887		
2016	166822		
2017	183552		
المجموع	1816524		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

2. متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:

بلغت قيمة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العام 2005 ما مقداره (1597.5) دولار أمريكي، وهي أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبلغ المتوسط الحسابي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق خلال مدة الدراسة (3784.14) دولار أمريكي، في حين كانت أعلى قيمه له في العام 2013 بحدود (5950.8) دولار، وبلغت قيمته في العام 2015 ما قيمته (4383.2) دولار أمريكي، وبلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة (10.11 %)، والجدول رقم (8) يوضح بيانات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق (2005 – 2017).

جدول رقم (8) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2005 – 2017)*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	1597.5		
2006	1994.8		
2007	2663.8		مجموع الدخل القومي
2008	4003.6	سنة المقارنة	متوسط نصيب الفرد =————
2009	3250.7	G=Ln (————) / n-1×100	عدد السنوات
2010	3852.7	سنة الاساس	
2011	4928.4		
2012	5696.8		(3784.14) مليون دولار
2013	5950.8	% 10.11	
2014	5658.6		
2015	4383.2		
2016	5153.5		
2017	5948.0		
المجموع	49193,88		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

3. الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2005 ما مقداره (70299.7) مليون دولار بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2007، وهي أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة (117638.6) مليون دولار، في حين بلغ أعلى قيمة له في بداية العام 2014 (150373.4) مليون دولار بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى زيادة الأسعار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2015 ما مقداره (145016.22) مليون دولار، في حين بلغ معدل النمو

المركب خلال مدة الدراسة (5.8 %)، والجدول رقم (9) يوضح بيانات الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

جدول رقم (9) الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005 – 2017) مليون دولار*

السنة	البيانات	النمو المركب	المتوسط
2005	70299.7		
2006	74567.1		
2007	88037.8	سنة المقارنة	مجموع الدخل القومي
2008	100022	G=Ln ——————) / n-1×100	متوسط الناتج المحلي = ———————
2009	106583.6	سنة الأساس	عدد السنوات
2010	113407.7		
2011	121966	% 5.8	(117638.6)
2012	139440.4		مليون دولار
2013	150077.3		
2014	150373.4		
2015	145016.22		
2016	128321.12		
2017	141190.32		
المجموع	1529302.44		

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات النمو الاقتصادي في العراق:

1. علاقة أسعار النفط بالدخل القومي للمدة (2005-2017):

بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام 2015 بحدود (44.7) دولار، في حين بلغ الدخل القومي أدنى قيمة له (44669.8) مليون دولار في العام 2005، وبلغ متوسط أسعار النفط أعلى قيمة له في العام 2012، إذ بلغ (106) دولار، أما الدخل القومي فكانت أعلى قيمة له في العام 2013، (208849.6) مليون دولار وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية).

2. علاقة أسعار النفط بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2005-2017):

بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام ما قيمته 2015 (44.7) دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي أدنى قيمة له (1597.5) دولار في العام 2005، وبلغ متوسط أسعار النفط أعلى قيمة له في العام 2012، إذ بلغ (106) دولار، أما نصيب الفرد من الدخل القومي فكانت أعلى قيمة له في العام 2013 ما قيمته (5950.8) دولار وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما.

3. علاقة أسعار النفط بالناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005 - 2015):

بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام 2015 ما قيمته (44.7) دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة له (70299.7) مليون دولار في العام 2005، وبلغ متوسط أسعار النفط أعلى قيمة له في العام 2012، إذ بلغ (106) دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت قيمته في العام 2014 (150373.4) مليون دولار وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية).

الاستنتاجات

1- إن الزيادة في الإيرادات العامة نابعة من زيادة الإيرادات النفطية التي كانت بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار النفط عالمياً.
2- سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005، (63.9 %) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال مدة الدراسة، ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند.
3- سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015، (60%) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى، الانبار، صلاح الدين، الموصل التي ألحقت الضرر بالقطاع غير النفطي من خلال تدمير البني التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين.
4- سجل الإنتاج النفطي العراقي في عام 2005 بحدود (676.4) مليون برميل سنوياً واستمر الإنتاج النفطي في التطور والتزايد نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة استغلال الآبار النفطية نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع النفطي حتى وصل في العام 2015 إلى (1279) مليون برميل سنوياً.
5- سجل متوسط أسعار النفط العراقي المصدر في عام 2005، سعراً مقداره (45.66) دولار أمريكي، وبلغ أعلى قيمة لمتوسط سعر برميل النفط في العراق في عام 2012 سعراً مقداره (106.01) دولار أمريكي وذلك بسب زيادة الطلب العالمي، في حين بلغت أدنى قيمة له في عام 2015 إذ بلغ (44.7) دولار أمريكي بسبب زيادة العرض العالمي في الأسواق النفطية.
6- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات وإشكاليات واسعة لأسباب عدة قد تكون داخلية وأخرى خارجية.
7- بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام 2015 بحدود (44.7) دولار، في حين بلغ الدخل القومي أدنى قيمة له (44669.8) مليون دولار في العام 2005، وبلغ متوسط أسعار النفط أعلى قيمة له في العام 2012، إذ بلغ (106) دولار، أما الدخل القومي فكانت أعلى قيمة له في العام 2013، (208849.6) مليون دولار وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما.
8- بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام 2015 ما قيمته (44.7) دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي أدنى قيمة له (1597.5) دولار في العام 2005، وبلغ متوسط أسعار النفط أعلى قيمة له في العام 2012، إذ بلغ (106) دولار، أما نصيب الفرد من الدخل القومي فكانت أعلى قيمة له في العام 2013 ما قيمته (5950.8) دولار وهذا يدل على العلاقة الطردية بينهما.

9- بلغ متوسط أسعار النفط أدنى قيمة له في العام 2015 ما قيمته (44.7) دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة له (70299.7) مليون دولار في العام 2005.

10- زيادة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في العام 2014 (150373.4) مليون دولار بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط ممادى إلى ارتفاع الاسعار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

11- العلاقة الطرية بين متوسط اسعار النفط وبين كل من الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي.

المصادر

1. ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
2. عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة لبطالة الشباب، جامعة البصرة، مركز الخليج للدراسات، 2008.
3. عصام الجلبي، ندوة مستقبل العراق (صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية)، مركز دراسات الوحدة، بيروت، لبنان، 2015.
4. علي عبد الهادي، نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كليةالادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية، جامعة الانبار، المجلد 4، العدد 9، 2012.
5. فلاح خلف الربيعي، واقع مستقبل الصناعة النفطية في العراق، الصباح، العدد814 نيسان 2006.
6. كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع والآثار الآليات وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،2011.

التقارير والنشرات الرسمية الحكومية والمقابلات:

7. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مقابلة شخصية.
8. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2014- 2017).

مواقع الانترنت:

9. القريشي، مدحت كاظم، الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، (2012/9/27)، www.iraqieconomists.net.
10. mailto:Afkh2018@gmil.Com